# الباب الثامن

# التجارة الداخلية

إن المعلومات عن التجارة الداخلية قبل عهد محمد على مجملة قليلة . لكن من المقطوع فيه أن حجم هذه التجارة كان صغيراً ، وأنها كانت تتناول أساسا بعض سلع الاستهلاك الضرورية . ويرجع ذلك إلى ظروف مشابهة لتلك التى أثرت على حال التجارة الخارجية فى ذلك الوقت ، والتى لخصناها فيما كان سائدا فى ذلك الحين من ضآلة الدخل القومى ، وبساطة الحاجات ، وانتشار الاقتصاد العينى ، وصعوبة المواصلات وكثرة تكاليفه ، واضطراب الأمن ، وانعدام التنظيم التجارى والمالى ، وعدم توافر الائتمان ، فضلا عن عوائد الدخولية التى كانت تجبى عن البضاعة موضوع التجارة الداخلية .

وقد تحسنت بعض هذه الظروف نسبيا فى عهد ذلك الوالى ، ورغم ذلك فليس مايدل على ازدهار التجارة الداخليـة على نحو ظاهر حينذاك ، بل تفيض المصادر التاريخية بذكر الصعوبات التى كانت تلقاها تلك التجارة فى ذلك الوقت ، ويرجعون هذه المصاعب أساساً إلى نظام الاحتكار ، الذى فرضه محمد على على التجارة الداخلية ، كما فرضه على كثير غيرها من أنواع النشاط الاقتصادى ، فقد ذكرنا قبلاً كيف أنه كان يحتكر شراء المحاصيل الزراعية من الفلاحين ، كما كان يمد هؤلاء بما يحتاجونه من المواشى أو سواقى الرى أو آلات الحرث أو بذور التقاوى ، ويقيد ذلك دينا عليهم . كذلك فإنه احتكر الاتجار فى المواد الأولية اللازمة للصناعة ، ثم فى المنتجات الصناعية نفسها . ويلاحظ معاصرو محمد على أن تطبيق هذا النظام استتبع أحيانا اختفاء بعض السلع الضرورية من الأسواق ، وارتفاع مستوى الأثمان كثيرا عنه

قبلاً[١] ، وقلة توافر الأموال بين يدى الفلاح ، بسبب بخس الثمن الذى كانت تشترى به الحكومة المحاصيل[٢] . بل إن الأمر لم يكن يقتصر على بخس الحكومة الثمن على هـــذا النحو ، وإنما كان يعدوه إلى اضطراب المقاييس والمكاييل ، وأن الحكومة كانت تكتال محاصيل الفلاح عند شرائها منه بمكيال أكبر من المكيال العادل[٣] .

(١) فقد لاحظ بوالكمت أنه كان على الفلاح إذا ما باع محصوله كله بالثمن المحدد من قبل الحكومة ، أن يعود فيشترى منه ما قد يكون فى حاجة إليه لاستهلاكه الخاص ، بثمن أغلى من ذلك بكثير . وأنه حين أدرك الوالى ما فى هذا الموقف من قسوة ، وما يثيره من استياء ، عمد إلى تعديل طريقته ، فتخلى للمزارعين عن محصولاتهم الأربعة الرئيسية التى يتألف منها غذاؤهم ، وهى الحنطة والذرة والفول والشعير . بوالكمت ، المرجع السابق ، ص ٢٢٥ ـ انظر أيضاً تقرير ديهامل ، المرجع السابق ، ص ٣٢٢ . وتقرير تربورن thurburn عن تجارة مصر ، المرجع السابق ، ص ٤٩٩ . وتقرير كامبل ، المرجع السابق ، ص ٧٠٨ . وتقرير أحد الصناع الأنجليز عن الصناعة والزراعة ، فى مصر . المرجع السابق ، ص ٧٤٤

(٢) فقد لاحظ كامبل أنه « لو أن الحكومة أعطت الفلاحين الثمن الذى يمكن أن يباع به المحصول للتجار بعد أن تخصم لنفسها تعويضا معقولا ( ٨ ٪ أو ١٠ ٪ ) ، لقاء العمولة والنفقات لكان هذا النظام عادلا ، ولكان فى جملته ملائما لمصر . بيد أنه لما كانت الحكومة تريد أن تكون فى مأمن من كل خسارة فضلا عما تسعى إليه من الربح ، فقد اهتمت دائما أن يكون الفرق بين الثمن الذى تدفعه للفلاح والثمن الذى يمكن أن يباع به المحصول للتجار فى الاسكندرية من ٦٠ إلى ٨٠ ٪ . وقد يزيد على ذلك فى بعض الأحيان » . ويضيف نفس المؤلف أن « من الفوائد التى تعود على الباشا من وراء الاحتكار ، أن تدخل الحكومة وحدها يساعد على تداول الانتاج على نطاق واسع ، دون حاجة إلى وجود نقد تقريبا » . المرجع السابق . ص ٧٧٤ .

(٣) يلاحظ بورنج أنه « من العسير أن نذكر وحدة خاصة للقياس تتخذ معياراً للأوزان والمقاييس والمكاييل المصرية ، ذلك بأن هذه الأوزان والمقاييس والمكاييل لا يقتصر أمرها على أنها تتفاوت فى جهات القطر المختلفة ، بل لقد غيرتها تشريعات لعبت بها الأهواء ، كما غيرت فرمانات القسطنطينية العملة فى أوقات متفاوتة . وكثير من المقاييس تتمثل فيه جميع صفات البداوة فى الجماعات البشرية الأولى » . المرجع السابق ، ص ٥٤٧ . ويشير تقرير « سعادة مختار بك ناظر المعارف العمومية فى مصر » المقدم ردا على الأسئلة الموجهة إليه من مستر كامبل إلى أن « الفوضى التى كانت تسود مقاييس الأطوال دفعت جنابه العالى ( أى الوالى ) إلى اختيار النظام العشرى ووحدته المتر الفرنسى » . المرجع السابق ص ٧٢٧ . كما يذكر تقرير كامبل أن « الحكومة تستولى على جميع السلع التجارية . مستخدمة فى ذلك موازين ومقاييس أكبر من الموازين والمقاييس العادية ... » . المرجع السابق ، ص ٧١١ .

وقد كان فى هذه الأمور جميعاً ما حمل بعض معاصرى محمد على على التهوين من أثر تحسن التجارة الداخلية فى عهده[١] .

وقد أخذ الاحتكار يضعف منذ أواخر حكم محمد على ، وذلك فى أعقاب معاهدة بلطة ليمان سنة ١٨٣٨ ، ورغم ذلك، فقد حاول ذلك الوالى الاحتفاظ بالاحتكار فى صورة مخففة غير مباشرة ، وكذلك فعل عباس الأول ، أما سعيد فقد اعتنق مبدأ حرية التجارة[٢] ، وما استتبعه ذلك من حرية النقل . ويقال إنه كان من أثر ذلك أن ازدهرت فى عهده كل من التجارة الداخلية وتجارة الصادرات . وإن كثيراً من بيوت التصدير الأجنبية التى كانت قائمة فى الإسكندرية حينذاك كانت ترسل وكلاءها وممثليها التجاريين إلى داخلية البلاد لشراء المنتجات المحلية والإشراف على نقلها تمهيداً لتصديرها . على أنهم يضيفون أن تجارة الداخل هذه انتقلت فى عهد سعيد إلى أيدى

---

(١) فذكر بورنج أن « الانخفاض الشديد فى أسعار المصنوعات الأوربية ، والقطنية منها خاصة ، ذلك الانخفاض الذى حدث خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة منذ عقد الصلح العام ، كان أشد أثرا فى زيادة استهلاك هذه المصنوعات بين الأهالى على اختلاف طبقاتهم ، من أى عامل من عوامل تحسين التجارة فى داخل البلاد » المرجع السابق ، ص ٤٩٩ .

(٢) انظر ميرو ، المرجع السابق ، ص ٦٧ وما بعدها . إذ يذكر هذا الكاتب أنه « كان من أولى الإجراءات التى اتخذها سعيد عند اعتلائه العرش إلغاء ضريبة الدخولية والجمارك الداخلية ، وهى التى كانت تقف عائقا فى وجه التجارة الداخلية فى مصر . ولقد كان ذلك منه إجراءا يتسم بالقوة والشجاعة ، فإن ضريبة الدخولية فى القاهرة كانت قد أعطيت حينذاك التزاما لـ « حسن باشا » ، وهو من أكثر الناس بأسا فى مصر ، والواقع فلقد كان سعيد نقيض محمد على فى كل ما يتعلق بالتجارة ، فقد كان النظام كله فى عهد محمد على يقوم على الاحتكار والتحريم والتحديد والتقييد ، أما نظام سعيد فيقوم على الحرية . وقد تأثر سعيد فى ذلك تأثرا قويا بالمقارنة بين فرنسا وانجلترا ، فلقد ضايقه فى فرنسا ما كانت تطبقه من أنظمة جوازات المرور والدخولية بينما كان يعزو إلى نظام الحرية الذى كانت تتبعه انجلترا تمتع هذه الدولة بثروة أكبر من فرنسا . والحق، فقد اتخذ سعيد انجلترا فى هذه الأمور نموذجا له » . المرجع السابق ، ص ٦٩ .

الوطنيين[١] ، الذين كانوا يشترون الحبوب والقطن وغيرها من الحاصلات من الزراع ، وينقلونها إلى الإسكندرية لبيعها للمصدرين الأجانب . وأضافوا إلى ذلك أن النشاط التجارى فى عهد سعيد اشتد إلى درجةٍ أصبحت تستلزم التدخل لوقفه عند الحد المعقول ، وأن حمى المضاربة فى سوق الإسكندرية أصبحت تشبه فى مظاهرها ما يجرى فى بعض مدن أوربا الكبرى . ففى هذه المدن، كما فى الإسكندرية ، كانت الثروات تتكون وتختفى بسرعة فائقة نتيجة للمضاربات ، كما كان التعامل يجرى فى الإسكندرية شفاها على منتجات لايستلمها مشتروها إطلاقا ، بل يسعون إلى إعادة بيعها وتحقيق فروق الأسعار من وراء ذلك ، ومهما يكن من أمر ، فقد أدى نشاط التجارة حينذاك ، فى رأى أولئك الكتاب ، إلى نشر الرفاهية بدرجة كبيرة فى داخل البلاد ، بل إنها أدت فى رأيهم إلى نشر أفكار النظام والعمل وشجعت على تقدم الزراعة فيها[٢] .

وليس ثمة أرقام تبين تطور حجم التجارة الداخلية خلال الحقبة موضع هذه الدراسة ، ورغم ذلك فإنه يمكن القول على وجه العموم إن هذا النشاط التجارى الذى لوحظ فى منتصف ، القرن الماضى على ما سبق بيانه حالاً قد استمر خلال النصف الثانى من القرن الماضى ، وخلال القرن العشرين . وقد أدت إلى ذلك عوامل أكيدة ، لعل من أهمها ماتم ، خلال هذه الفترة ، من استقرار الأمن وتحسن طرق المواصلات وتنوعها وانخفاض نفقتها ، وزيادة فى الدخل القومى وبالتالى فى حجم الاستهلاك ، كما يعد من هذه العوامل استقرار النظم النقدية والمصرفية فى البلاد ، وانخفاض معدل الفائدة والاستثمار فيها عنه قبلا ، كذلك فقد تزايد خلال الفترة المذكورة اتصال

(١) ويروى ميرو أن « أحد كبار تجار الاسكندرية ذكر له فى سنة ١٨٥٦ كيف دفع مبلغاً طائلا من المال ثمنا لبضاعة اشتراها من سيدة وطنية تسير حافية القدمين وتلبس رداءا زريا» . المرجع السابق ، ص ٧٥ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٧٤ . ويحسن أن تؤخذ النتائج التى انتهى إليها هذا الكاتب بتحفظ كبير ، فإن كتابه يكاد يكون قد ألف فى مديح سعيد ، وتمجيد أعماله .

المصريين بالأجانب، كما كثر عدد الأجانب القاطنين فى مصر، وذلك على نحو ما أوضحنا قبلا ، فقد ترتب على ذلك تنوع الحاجات التى كان على التجارة إشباعها . كل ذلك فضلا عما وقع من تغير محسوس فى الهيكل الإنتاجى فى البلاد ، إذ يكفى أن نذكر ما تم من توسع فى زراعة وتصدير القطن والمحاصيل الأخرى ، وما حدث من توسع وتنوع فى الصناعة، فقد أدى ذلك كله إلى نشاط التجارة الداخلية ، وإلى تغير محسوس فى اتجاهاتها وتنظيمها وأساليبها ، وساعد فى ذلك من بعض الوجوه قيام وتنظيم أسواق بعض الحاصلات الهامة ، وأخصها القطن ، وتنظيم أسواق الأوراق المالية أيضا[١] . فقد أنشئت بورصة للتعامل الآجل فى القطن فى الإسكندرية إبتداء من سنة ١٨٦١ وكان يشرف على تلك البورصة شركة خاصة ، فلم تكن الحكومة تتدخل فى أمرها حتى سنة ١٩٠٩ ، حين بدأ التدخل الحكومى فيها بتنظيمها طبقا للوائح معينة[٢] ، كما نظمت الحكومة فى تلك السنة أيضا سوق الأوراق المالية العاجل والآجل ، أما التعامل العاجل فى القطن ( بورصة مينا البصل ) ، فلم يخضع لمثل هذا الإشراف إلا ابتداء من سنة ١٩٣١[٣] . كما نظمت بعض أسواق أخرى خاصة لتجارة الحبوب والبصل وغيرها .

ومن جهة أخرى ، فقد ارتفع المستوى الثقافى والفنى لدى طبقة التجار ، وبخاصة

---

(١) كان إسماعيل قد فكر فى أوائل حكمه فى إنشاء بورصة للأوراق المالية فى مصر كمظهر لنضج البلاد المالى ، وإن كان بعض الكتاب يلاحظ أن البورصة كانت أقل الأشياء فائدة لمصر فى ذلك الوقت . انظر لانديس ، رحل البنوك والباشوات، المرجع السابق ، ص ١٥٤ هامش. ويلاحظ أن التعامل الآجل فى الأوراق المالية أوقف فى سنة ١٩١٤ ، وأنه ظل موقوفا حتى الآن . انظر أدولف كوستى ، سوق الأوراق المالية ، محاضرات معهد الدراسات المصرفية ، المرجع السابق . وانظر سوق الأوراق المالية فى مصر، النشرة الاقتصادية ، البنك الأهلى ، سنة ١٩٥٠ ، العدد الأول ، ص ١٨ كذلك فقد أوقف التعامل الآجل فى القطن مرة أخيرة فى يونيه سنة ١٩٦١ .

(٢) انظر : حسن عباس زكى ، وظيفة بورصة العقود ، معهد الدراسات المصرفية ، مجموعة المحاضرات ، سنة ١٩٥٦ .

(٣) انظر الدكتور عبد الحكيم الرفاعى، الاقتصاد السياسى ، ج٢ ، ص ٨٧ .

من كان منهم قاطنا فى المدن الكبيرة ، وذلك تبعا لانتشار التعليم التجارى تدريجيا منذ أوائل القرن الحالى ، سواء كان هذا التعليم متوسطا أو عاليا ، تطبيقيا أو نظريا ، وكذلك تبعا لتعدد وسائل نشر الثقافة التجارية على وجه العموم ، وعمل المؤسسات الكبيرة والمتوسطة على تطبيق الأساليب والنظم الحديثة فى إدارة الأعمال . وقد ترتب على ذلك كله نتائج عدة ، كان من أخصها ظهور طبقة من الشبان المصريين المؤهلين علميا وعمليا لمزاولة التجارة على الأسس الحديثة ، وتمكنت هذه الطبقة تدريجيا من الحلول محل الأجانب فى كثير من ميادين التجارة ، وسدوا بذلك الفراغ الذى تركه هؤلاء ، خاصة عند نزوحهم عن البلاد إثر العدوان الثلاثى . كذلك يمكن أن يقال إنه ترتب على ارتفاع المستوى الفنى والثقافى المذكور ارتفاع مقابل فى المستوى الخلقى عند طبقة التجار ، وبذلك تم ، إلى حد محسوس ، تلافى بعض العيوب الثقافية والخلقية التى كان يلاحظها بعض الكتاب على أوساطنا التجارية فى أوائل القرن الماضى[1] . كما تضاءل أيضاً شأن أولئك المضاربين والانتهازيين الأجانب الذين كثيراً ماعجت بهم أسواق مصر ، وألحقوا باقتصادها ضررا بليغا ، إذ كانوا يتلهفون على تكوين الثروات الضخمة بوسائل غير مشروعة ، محتمين فى ذلك بالامتيازات الأجنبية .

ورغم ذلك ، فلا زالت الحاجة قائمة لرفع المستوى الثقافى والفنى عند جمهرة طبقة التجار عندنا ، كما تعانى التجارة عندنا منذ زمن طويل ، نقائص من أوجه عدة[2] ، لعل من أهمها ضعف حجم الغالبية العظمى من المنشآت التجارية ، وذلك سواء نظر إلى رأس المال الموظف فيها ، أو إلى عدد العمال فيها ، أو رقم العمليات التى تقوم بها ، أو غير ذلك من العلامات التى يقاس بها حجم هذا النوع من المنشآت عادة . ولا ينفى ذلك بالطبع قيام بعض المنشآت الكبيرة الحجم ، سواء فى تجارة الجملة أو تجارة نصف الجملة أو التجزئة ، وسواء لوحظ ذلك فى تجارة سلع الاستهلاك أو غيرها . ففيما عدا

---

(١) انظر آرمنجون ، المرجع السابق ، ص ٦٥٣ وما بعدها .

(٢) تقدمنا الاقتصادى ، المرجع السابق ، ص ٩٧ .

هذه النسبة الصغيرة من المنشآت التجارية الكبيرة ، فإن الباقى لا يخرج عن كونه منشآت صغيرة أوضئيلة الحجم أحيانا ، ويرجع ذلك فيما يرجع إليه ، إلى إقبال كثير من أصحاب رؤوس الأموال الصغيرة أو عديمى الخبرة على احتراف أنواع من التجارات التافهة يتخذونها مصدر رزق لهم ، ويعيشون بإيرادها عيشة تقرب من معيشة العامل أوالحرفى الصغير . ويساعد فى ذلك ضئالة القوة الشرائية لدى غالبية المستهلكين ، وضعف تقسيم العمل ، خاصة خارج المدن الهامة ، بل وفى الأحياء الفقيرة من هـذه المدن ذاتها . ولعل من أهم الدلائل على ذلك غلبة المتاجر المملوكة لأفراد على المتاجر المملوكة لشركات ، إذ تبلغ نسبة الأولى ٨٦ ٪ من مجموع المتاجر ، بينما تبلغ الثانية ١٤ ٪ فقط من هذا المجموع .

كذلك كان من نقائص التجارة عندنا كثرة المشتغلين فى بعض فروعها عن الحاجة ، وقد يتخذ ذلك شكل زيادة عدد التجار المشتغلين فى تلك الفروع عما تستلزمه حاجة التعامل ، أو شكل تعدد المراحل التى تمر بها السلعة منذ إنتاجها أو استيرادها حتى وصولها إلى المستهلك، بما يزيد عن مقتضيات التعامل السليم . ويؤدى هذا التعدد بصورتيه هاتين إلى تبديد الموارد ونقص الإنتاجية وزيادة التكلفة .

كذلك تعانى بعض التجارات مصاعب خاصة بالتخزين والنقل ، وأخرى تتعلق بكمية وشروط الائتمان الذى يمنح لها . كما لا تزال الطرائق المتبعة فى التوزيع والاتصال بالمستهلك دون المستوى المطلوب فى كثير من الأحيان . وأخيراً كانت التجارة فى مصر تعانى تركيزا شديدا فى بعض المناطق دون غيرها ، ويكفى فى بيان ذلك أن نذكر أن أكثر من نصف المنشآت المشتغلة بتجارة الجملة ، وأكثر من ثلث منشآت تجارة التجزئة ، كان محصوراً فى سنة ١٩٥٤ ، فى القاهرة والاسكندرية. فقد بلغ عدد كل من مؤسسات تجارة الجملة وتجارة التجزئة فى تلك السنة ٥٧١٠٠ و٢٦٧٧٥ فى القاهرة ، و٢٩٤٧ و ١٧٨٧٧ فى الاسكندرية ، بينما بلغ المجموع الكلى

لـكل من هذين النوعين من المؤسسات فى السنة المذكورة : ١٤٥٨٦ و ٥١٥٨٨ على التوالى[١] .

ولا شك أن لهذا الوضع أسبابا تتعلق بتركيز القوة الشرائية فى المدن الـكبيرة وصعوبات النقل والتخزين فى الأقاليم ، واتجاه كثير من المنشآت التجارية إلى البقاء فى العواصم الـكبيرة ، حتى يسهل عليها الحصول على مختلف الخدمات التى تحتاج إليها ، كل ذلك فضلًا عن رغبة كثير من التجار شخصيا فى العيش فى المدن الـكبيرة. ورغم جميع هذه الاعتبارات ، يقضى الصالح العام بوجوب النظر فى إعادة توزيع المنشآت التجارية ، كغيرها من المنشآت الاقتصادية الأخرى ، بين أرجاء القطر المختلفة ، مع إحكام تنظيم شبكة التوزيع التجارية فى هذه الأرجاء جميعا ، سواء فيما يخص التجارة الواحدة ، أو فيما بين التجارات المتصلة بعضها ببعض .

وأخيرا ، فإن من فروع التجارة فى مصر ما تميز بالاحتـكار ، أو بانتشار المضاربة فيه ، مما ألحق الضرر أحيانا بالاقتصاد القومى وبالمستهلـكين فى آن واحد .

هذه هى بعض جوانب الضعف أو النقص التى تلاحظ فى تجارتنا الداخلية على وجه العموم . أما عن موقف الدولة من هذه التجارة ، فقد تميز حتى عهد قريب بالسلبية إلى حد كبير . إذ اقتصر تدخلها أساسا ، حتى قبل الثورة ، على بعض تنظيمات معينة، كإنشاء السجل التجارى والغرف التجارية ، وكذلك بعض الاجراءات الخاصة بتداول السلع التموينية ، ومنها إعانة بعض أنواع هـذه السلع لخفض تـكاليف المعيشة ، وتحديد أثمانها أو نسبة الأرباح فيها ، أو توزيعها بالبطاقات وما إلى ذلك .

وفى عهد الثورة ، واصلت الحـكومة اتخاذ هذه التنظيمات والإجراءات ، وتوسعت فيها ، على الأخص من حيث تنظيم تجارة القطن . على أن أهم ما أجرته

---

(١) مجموعة البيانات الإحصائية الأساسية ، المرجع السابق ، ص ١٠٥ .

حكومة الثورة فى هذا الميدان يتعلق ، على وجه أخص ، بمباشرتها التجارة بنفسها أحيانا ، وذلك عن طريق الشركات التى أنشأتها أو اشتركت فيها ، وكذلك عملها على نشر الجمعيات التعاونية الاستهلاكية ، وإنشاؤها مؤسسة خاصة بهذه الجمعيات مما يؤذن بتطور كبير فى التجارة الداخلية .

---

obeikan.com